دو فصلنامه مطالعات ادب اسلامی
دوره ۲، شماره ۱، پیاپی ۳، پاییز و زمستان ۱۴۰۱

نصف سنوية دراسات الأدب الإسلامي
السنة ۲، العدد ۱، التسلسل ۳، خريف وشتاء ۲۰۲۲

تخفيف الهمز في القرآن الكريم بين قواعد النحاة والمعطيات الصوتية الحديثة

سامية بوفرورة*[۱] (دكتورة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر)

تاريخ دريافت: ۱۴۰۰/۰۲/۲۶ تاريخ الوصول: ۲۰۲۱/۰۵/۱۶
تاريخ پذيرش: ۱۴۰۱/۰۶/۰۵ صفحات: ۵۷-۷۶ تاريخ القبـول: ۲۰۲۲/۰۸/۲۷

الملخص

الهمز ظاهرة صوتية تتعلق بالأداء الفعلي لصوت الهمزة العربية، وقد أشار القدامى إلى أنّ الهمزة أبعد الأصوات مخرجا فجعلوها أوّل الحروف خروجا، وأثبتت التجارب الحديثة فعلا أنّ الهمزة من أوّل المخارج فهي صوت حنجري. إنّ الهمزة من الحروف التي يتكلّف الفرد جهدا عند النطق بها، ومع هذا فإنّ الأصل في نطقها هو التحقيق، والذي يكون بإعطاء الصوت حقّه في الصفة والمخرج. غير أنّ العرب لم تجر في نطقها دائما وفق هذا الأصل، وإنّما كان لهم مواضع لم يحققوا فيها الهمزة وتصرفوا في نطقها تخفيفا تجنبا لثقلها، وهذه الظاهرة انتشرت في النطق العربي القديم، وكان لها أثرها في قراءة القرآن الكريم، وقد وضع لها النحاة القدامى مجموعة من الضوابط، ونرمي من خلال هذه المداخلة إلى الكشف عن هذه الضوابط الموضوعة من قبل النحاة من جهة، وإلى تفسير هذه الضوابط انطلاقا مما توصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة من جهة أخرى. ومن النتائج التي توصلنا إليها: أنّ تخفيف الهمز ظاهرة لهجية تباينت استعمالات العرب لها. وأن هذه الظاهرة عند القراء لا تمثل الخصائص اللهجية للبيئة التي عاش فيها القارئ. وقد اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهجين الوصفي والمقارن.

الكلمات المفتاحية: تخفيف، الهمز، القرآن الكريم، النحاة، الدراسات الصوتية الحديثة.

تخفيف همزه در قرآن كريم بين قواعد نحو و آواشناسی نوين

چكيده

همز اصطلاحا دال بر يک پديده صوتی است که به نطق صوت واقعی حرف همزه عربی مرتبط می‌شود. قديمی‌ها به اين اشاره کرده‌اند که مخرج همزه دورترين مخرج محسوب شده و آن را اولين حرف خروجی قرار داده‌اند، و آزمايش‌های مدرن نيز واقعا ثابت کرده که همزه از اوّلين مخارج صوتی است و به صدای حنجره مرتبط است. همزه از حروفی است که نطق آن برای فرد مشکلی ايجاد می‌کند، و با اين حال، اصل در نطق آن تحقيق است، و اين امر با اعطای حق صدا

[۱] البريد الإلكتروني: Sa.boufroura@gmail.com

به خصوصیت و مخرج آن انجام می‌شود. اما عرب به‌طور مداوم بر اساس این اصل حرکت نکردند و به جای آن در برخی جاها همزه را به صورت خفیف تلفظ کرده تا از سنگینی نطق آن خود را برهانند، و این پدیده در نظام آوایی قدیم رایج بود و تأثیر خود را در تلاوت قرآن کریم داشت، به همین خاطر، نحویان قدیم قواعدی را برای نطق آن نهادند. ما از طریق این پژوهش که به طریق توصیفی و تطبیقی انجام شده است، تلاش داریم اولا به کشف این ضوابط که توسط نحویان بنا شده‌اند، دست یابیم، ثانیا این ضوابط را براساس دستاوردهای آواشناسی مدرن، مورد تحلیل قرار دهیم. از جمله نتایجی که به آن رسیدیم، این است که تخفیف همزه یک پدیده لهجه‌ای است که تنوع استفاده‌های عرب‌ها از آن را نشان می‌دهد اما از طرف دیگر نشانه‌ای بر ویژگی‌های زبانی محیط زندگی قاری قرآن نیست.

واژگان کلیدی: تخفیف همزه، همزه، قرآن کریم، نحویان، دانش آواشناسی نوین.

۱– المقدّمة

التخفيف ظاهرة طبيعية في الكلام يلجأ إليها الفرد اقتصادا في الجهد العضلي، وهي ظاهرة انتشرت في النطق العربي القديم، وكان لها أثرها في قراءة القرآن الكريم، إذ كان الناطق العربي يميل إلى التخلص من الثقل إذا أحسه في كلامه بغية تحقيق الانسجام الصوتي لتيسير استعمال اللغة. ومن المواضع التي أحس فيها الناطق العربي بالثقل نطق الهمزة محققة، لذلك لجأ إلى تخفيفها، وكان تخفيفه لها على ما جاء عند النحاة إما بجعلها بين بين، أو الإبدال، أو الحذف. غير أنّ هذا لا يعني أنّ كلّ العرب لجأت إلى تخفيف هذا الصوت وإنّما تباينت لهجات القبائل العربية واختلفت في هذا الأمر فمنها من اعتمد على التخفيف في نطق هذا الصوت، ومنها من آثر استعمال الأصل بنطق الصوت محققا على الرغم من ثقله.

تعريف التخفيف

۱،۱– لغة: جاء في لسان العرب "والتَّخْفِيفُ: ضِدُّ التَّثْقِيلِ، واستَخَفَّه: خِلَافُ اسْتَثْقَلَه" (ابن منظور، ١٤١٤: ٨٠/٩)، فقد عُرِّفت مفردة التخفيف بمقابلتها بمفردة التثقيل، مما يبيّن أنّ بين المفردتين ارتباطا وثيقا، حتى أنّ التثقيل عُرّف بذات الطريقة، ففي اللسان أيضا: "وَالتَّثْقِيلُ: ضِدُّ التَّخْفِيفِ، وَقَدْ أَثْقَلَهُ الحِمْل" (ابن منظور، ١٤١٤: ٨٦/١١). حيث أنّ كلا منهما جاء شرحها بأنّها ضد الأخرى، فالأشياء إمّا أن يلحقها التخفيف أو التثقيل، ويتعلق الأمر بالماديات والمعنويات على حد سواء. فقد ذكر اللّيث أنّ "الخِفّة خِفَّةُ الوَزْنِ وخِفّةُ الحالِ" (الخليل، دت: ٨٠/٩).

۲،۱– اصطلاحا: المقصود بالتخفيف في حقل الدراسات اللّغوية التخلُّص من ثقل وُجد في الكلام سواء كان هذا الثقل في صامت من صوامت الكلمة، أو في حركة من حركاتها، أو كان في كلمة من كلمات جملة ما، فهو "ظاهرة تشيع في اللغة العربية، وهو حالة يلجئ إليها ثقل ظاهر في كلمة ما أو في تركيب مُعيّن" (اللبدي، ١٩٨٥: ٧٦)، إذ تقوم هذه الظاهرة "على رفض الثقل النطقي باعتباره علّة أثّرت في اللغة صوتا وكلمة وتركيبا تأثيرا واضحا، إذ كان الثقل سببا في اللجوء إلى النقيض وهو الخفة" (عفيفي، ١٩٩٦: ١٥). فإحساس المتكلم بالثقل في الكلام هو الذي يدفعه للبحث عن بديل بتخفيف كلامه، ويكون هذا التخفيف بالحذف أو الإبدال أو التسهيل، وهذا سعيا منه لتيسير وتسهيل استعمال اللغة، فالإنسان يميل دوما نحو اليسر والسهولة وينفر من الثقل، وعليه فإنّ

التخفيف قد "اقتضته طبيعة اللغة ورغبة أهلها في تحقيق تناسق ألفاظها وتوازنها" (اللبدي، ١٩٨٥: ٧٦).

٢- تعريف الهمز

١,٢- لغة: ورد تعريف الهمز في المعاجم العربية على النحو الآتي: "الهَمْزُ: العَصْرُ، تقول: هَمَزْتُ رأسَه، وهَمَزْت الجَوْزَة بكفي. وإنّما سُمِّيَتِ الهَمْزة في الحروف، لأنّها تُهْمَزُ، فَتُهَتُّ فَتُهْمَز عن مُخْرَجها" (الخليل، دت: ١٧/٤). "الهَمْزُ مثل الغَمْزِ والضغطِ. وقد همزت الشيء في كفي. قال الراجز: ومن هَمْزنا رأْسَهُ تَهَشَّما. ومنه الهَمْزُ في الكلام، لأنَّه يُضغط. وقد هَمَزْتُ الحرفَ فانهمز" (الجوهري، ١٩٨٧: ٩٠٨/٣). "(هَمَزَ) الْهَاءُ وَالْمِيمُ وَالزَّاءُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى ضَغْطٍ وَعَصْرٍ. وَهَمَزْتُ الشَّيْءَ فِي كَفِّي. وَمِنْهُ الْهَمْزُ فِي الْكَلَامِ، كَأَنَّهُ يَضْغَطُ الْحَرْفَ" (ابن فارس، ١٩٧٩: ٦٥/٦). يلاحظ من خلال هذه التعاريف أنّ المعاجم اللغوية قد حصرت المعنى اللغوي للهمز في الضغط والعصر، وحتى في الكلام كان الهمز بهذا المعنى فهو الضغط عند النطق بالحرف.

٢,٢- اصطلاحا: الهمز ظاهرة صوتية تتعلق بالأداء الفعلي لصوت الهمزة العربية، وذلك بإخراجها من مخرجها الصحيح، وقد رأينا فيما سقناه من تعاريف لغوية للهمز أنّ هذه المفردة لم تكن وصفا لنطق الهمزة دون غيرها من الأصوات وإنما كانت كيفية في الأداء يوصف بها الكلام بصفة عامة، لهذا يرى عبد الصبور شاهين أن هذه التسمية أطلقت على الهمزة العربية من باب التغليب إذ يقول: "والواقع أن لفظ (الهمز) ليس في أصله علما على صوت من أصوات اللغة، وإنّما هو وصف لكيفية نطقية لا تختص في ذاتها بصوت معين، ثم غلب إطلاقه على الصوت المعروف" (شاهين، دت: ص١٧)، وذلك لأنّ اللغويين القدامى قد أدركوا أنّ إخراج الهمزة يحتاج ضغطا لا يوجد في غيرها من الحروف، وهذا ظاهر من وصفهم لها على ما سنذكر.

٣- الهمزة بين القدامى والمحدثين

حدّد اللغويون القدامى مخرج الهمزة بأنّه من أقصى الحلق، فالخليل بن أحمد في عرضه للمخارج قسّم منطقة الحلق إلى قسمين، وجعل أقصى الحلق منهما مخرجا للهمزة (الخليل، د.ت:٥٢/١)، ومع أنّ سيبويه قد قسّم منطقة الحلق إلى ثلاثة أقسام إلا أنه تبع الخليل بأن حدّد مخرج الهمزة من أقصى الحلق. (سيبويه، ١٩٨٨: ٤٣٣/٤). ويتفق هذا مع ما جاء في الدرس الحديث من حيث أن مخرج أقصى

الحلق يشكل أول المخارج عند القدامى –بالنظر إلى مجرى خروج الهواء–. ومخرج الهمزة كذلك عند المحدثين أدخل مخرج في الجهاز الصوتي، فهي صوت حنجري يحدث تشكله "بانطباق الوترين انطباقا تاما، فلا يسمح للهواء بالمرور من الحنجرة، ثم ينفرج الوتران فيخرج الهواء محدثا صوتا انفجاريا" (بشر، ۲۰۰۰: ۲۸۸) وهذا الصوت الانفجاري هو همزة القطع العربية.

أما من حيث الصفة فالهمزة حسب اللغويين الأوائل شديدة مجهورة، والشديد عندهم "هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه" (سيبويه، ۱۹۸۸: ٤٣٤/٤)، وإذا افترضنا أنّ تفسير الصوت في هذا التعريف هو الهواء على نحو ما ذهب إليه كمال بشر (بشر، ۲۰۰۰: ۱۷۷)، فإنّ تحديدهم لهذه الصفة تؤكده الدراسات الصوتية الحديثة لأنّ نطق هذا الصوت يكون بحبس الهواء نتيجة الإغلاق التام للوترين الصوتيين يعقبه فتح مفاجئ يسمع من خلاله صوت الهمزة.

وفيما يخص وصفهم للهمزة بالجهر فهذا لا يتوافق والمعيار الذي وضع أساسا لتمييز المجهور عند اللغويين المحدثين، فالجهر في الصوتيات الحديثة هو حدوث ذبذبة للوترين الصوتيين عند النطق بالصوت، وقد اختلف المحدثون في الحكم على الهمزة فذهب فريق إلى أنّها صوت مهموس، من حيث "أنّ إقفال الأوتار الصوتية معه، لا يسمح بوجود الجهر في النطق" (تمام، د.ت: ۹۷)، وفريق آخر ذهب إلى أنّها صوت لا هو بالمهموس ولا هو بالمجهور (بشر، ۲۰۰۰: ۲۸۸). ومنبع هذا الخلاف خصوصية الهمزة التي تحدث على مستوى الوترين الصوتيين، لأنّ حركتهما هي التي تتحكم في صفتي الجهر والهمس.

٤– الهمز بين التحقيق والتخفيف

أولى اللغويون القدامى موضوع الهمزة وكيفية أدائها عناية فائقة، فوجوه النطق المختلفة للهمزة العربية تحقيقا وتخفيفا كانت موضع وصف في كتب اللغة بغية تحديد الضوابط التي حكمت عمليتي التحقيق والتخفيف. وقبل بحث هذه الضوابط نلقي نظرة على مجموعة الأوصاف التي استعان بها المتقدمون لتوضيح طبيعة الهمزة، فقد وصفها الخليل بأنها مهتوتة مضغوطة (الخليل، د.ت: ٥٢/١)، والهتُّ: "شبه العصر للصوت" (الخليل، د.ت: ٣٤٩/٣). وأشار سيبويه إلى الجهد الذي يبذله الناطق لإخراجها، فوصفها بأنّها "نبرة في الصدر تخرج باجتهاد" (سيبويه، ۱۹۸۸: ٥٤٨/٣)، من جهته أشار المبرد إلى ثقل مخرجها قائلا: "الهمزة نبرة في الصدر ثقل مخرجها" (المبرد، د.ت: ١٥٥/١)، ويستعمل ابن يعيش التشبيه في وصفه لثقل نطق هذا الصوت في قوله: "فاستُثقل النطقُ به، إذ كان إخراجُه كالتهوع" (ابن يعيش،

٢٠٠١: ٥/٢٦٥). فبهذا تتفق هذه الأوصاف فيما بينها على تبيين الصعوبة التي تطبع نطق هذا الصوت.

إنّ الناطق العربي قديما أحسّ بثقل هذا الصوت من أصوات اللغة العربية، فهداه حسه المرهف إلى التصرف فيه عن طريق تسهيله، لتيسير نطقه، ولم يقتصر هذا التسهيل على الكلام العادي، وإنّما نجده يضفي بظلاله على القراءات القرآنية لأنّ القرآن نزل بلغات العرب.

١,٤- التحقيق: وهو إعطاء الهمزة حقها في النطق، أي نطقها على أنها صامت حنجري وقفي انفجاري. وهذا هو الأصل في اللغة أن يعطى الحرف حقه في الصفة والمخرج عند النطق به. وفي اللسان العربي يخبرنا اللغويون بأنّ هناك قبائل التزمت بهذا الأصل مع صوت الهمزة، فاشتهرت بأنها تهمز وأخرى عدلت عنه إلى التخفيف، وقد نسبت كتب اللغة التخفيف للحجازيين والتحقيق للتميميين، ففي حديث ابن يعيش عن تخفيف الهمزة يقول:"وهو لغةُ قريش، وأكثر أهل الحجاز. وهو نوعُ استحسان لثقل الهمزة. والتحقيقُ لغةُ تميم وقَيْس" (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٥/٢٦٥). وجاء في اللسان "قال أَبُو زيد: أهل الْحجاز وهذيل وَأهل مَكَّة وَالْمَدينَة لا ينبرون. وقف عليها عيسى بن عمر فَقَالَ: مَا آخذ من قَول تَمِيم إلا بالنبر وهم أَصْحَاب النبر، وَأهل الْحجاز إِذا اضطروا نبروا" (ابن منظور، ١٤١٤: ١/٢٢). نرى في هذين القولين إشارة صريحة إلى أنّ من أهل الحجاز من لم يلتزم بالتخفيف، فسواء أكانوا أقلية على ما يفهم من قول ابن يعيش، أو أنّ دافعهم كان الاضطرار على ما ذكر عيسى بن عمر، فقد سمع عنهم التحقيق في خروج عن عرفهم. ومن هذا أيضا ما أورد سيبويه ذكره بخصوص مخالفة العرب لمنهجها في لفظي النبي والبريّة، فقد خففهما أهل التحقيق، وسمع همزهما من الحجازيين، وهو حسبه قليل رديء.(سيبويه، ١٩٨٨: ٣/٥٥٥).

ومن المحدثين من رأى بأن همز الحجازيين ما هو إلا نتيجة للتأثير الحاصل بين القبائل العربية، وعليه رجح أن تكون "القبائل الحجازية التي كانت تجنح إلى تحقيق الهمز هي تلك القبائل التي كانت تسكن أطراف الحجاز مجاورة لأهل البادية من وسط شبه الجزيرة وشرقيها" (الراجحي، ١٩٩٦: ١٠٦). ولكن هذه الاستثناءات التي وجدت عند الناطقين العرب إن كانت تدل على شيء فهي تدل على أنّ تحديد الرقعة الجغرافية لظاهرتي التحقيق والتخفيف إنّما هو أمر نسبي مبني على كثرة الاستعمال، "فليست القوانين التي تخضع لها اللهجات كالقوانين الطبيعية في الكون، تلتزم حالة واحدة لا شذوذ فيها، بل يكتفي اللغوي عادة حين يحكم على صفات لهجة من اللهجات بالحكم على الكثرة الغالبة من صفاتها" (أنيس، ٢٠٠٢: ٦٨).

۱،۱،٤- تحقيق الهمزة المفردة: وهذه الهمزة تكون وحدها في مدرج الكلام فلا تجاورها همزة أخرى، وهي إما أن تكون فاء في الكلمة أو عينا فيها أو لاما. وتختلف صور نطقها بحسب اختلاف مذاهب العرب في التحقيق والتخفيف، وينص النحاة على أنّ الثابت في نطقها محققة يكون في موضع واحد وهو الابتداء، وفي هذا يقول سيبويه: "ألا ترى أنَّ الهمزة إذا كانت مبتدأةً محقَّقة في كل لغة" (سيبويه، ۱۹۸۸: ٥٤٥/۳) ، ويبرر شارح الشافية وجوب تحقيقها في هذا الموضع في قوله "وإنما لم تخفف إذن لأن إبدالها بتدبير حركة ما قبلها كما يجئ، وكذا حذفها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، وكذا المجعولة بين بين البعيد تُدَبَّر بحركة ما قبلها، وإذا كانت في ابتداء الكلام لم يكن قبلها شيء، وأما بين بين المشهور فيقربها من الساكن، كما يجئ، والمبتدأ به لا يكون ساكناً ولا قريباً منه" (الإستراباذي، ۱۹۷٥: ۳۱/۳)، فالهمزة إذا كانت في بداية الكلام لا تخفف لأنّه ليس قبلها ما تعتمد عليه لتراعي حركته أو لتنقل حركتها إليه، ومن جهة أخرى يشير اللغويون إلى أن تخفيفها بين بين يجعلها قريبة من الساكن والعربية لا تبدأ بساكن.

ومن الكلمات التي جاءت فيها الهمزة مفردة في القرآن الكريم نأخذ على سبيل المثال: لفظ "يؤمنون" فيما كانت الهمزة فيه فاء، ولفظ "بئيس" فيما كانت عينه همزة، وما كانت لامه همزة مثاله "يستهزئون"، ونبين ما جاء فيها من قراءة.

قال تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ**﴾ (البقرة: ۳). جاءت قراءة "يؤمنون" بالهمز وتخفيفه، فقد كان "ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي يهمزون (يؤمنون) وما أشبه ذلك؛ مثل: (يأكلون) و (يأمرون) و (يؤتون). ساكنة الهمزة كانت أو متحركة، مثل (يؤخّره) و(يؤدّه). إلا أنّ حمزة كان يستحب ترك الهمز في كل القرآن إذا أراد أن يقف، والباقون يقفون بالهمز.

"وروى ورش عن نافع ترك الهمز الساكن في مثل: (يؤمنون) وما أشبهه، وكذلك المتحرك مثل يُؤَدِّهِ (آل عمران: ۷٥) وَيُـؤَخِّرَكُمْ (نوح: ٤) ولا يُؤَاخِـذُكُمُ (البقرة: ۲۲٥) وما كان مثله". (الفارسي، ۱۹۹۳: ۲۱٤/۱). ويحتج ابن خالويه لمن همزها بأنه "أتى بالكلمة على أصلها، وكمال لفظها، لأنّ الهمزة حرف صحيح معدود في حروف المعجم. والحجة لمن تركه: أنه نحا التخفيف، فأدرج اللفظ، وسهّل ذلك عليه سكونها وبعد مخرجها، وكان طرحها في ذلك لا يخل بالكلام ولا يحيل المعنى". (ابن خالويه، ۱٤۰۱: ٦٤). في حين يبرر لمن يترك الهمز في "يؤمنون"، ويهمز الكأس، والرأس، والبأس، بأن "هذه أسماء، والاسم خفيف، والفعل ثقيل، فهمز لما استخف، وحذف لما استثقل" (ابن خالويه، ۱٤۰۱: ٦٤).

وفي قوله تعالى: ﴿**وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ**﴾ (الأعراف: ١٦٥). تعددت وجوه قراءة لفظ "بئيس" عند القراء، فقد "قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: بئيس على وزن فعيل، الهمزة بين الباء والياء منون. وقرأ نافع بعذاب بيس بكسر الباء من غير همز وينوّن. وروى أبو قرّة عن نافع بئيس على وزن فعيل مثل حمزة. وروى خارجة عن نافع بيس بفتح الباء من غير همز منون على وزن فعل. وقرأ ابن عامر: بعذاب بئس بما على وزن فعل مثل نافع غير أنه مهموز؛ فكذلك ما روي عن نافع من قوله: بعذاب بئس. وروى حفص عن عاصم [بئيس] مثل حمزة. وروى حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم بيأس على وزن فيعل بفتح الهمزة" (الفارسي، ١٩٩٣: ٤/ ٩٨، ٩٩).

وأما القراءة الأولى المذكورة (بئيس على وزن فعيل)، فيحتمل "أن يكون فعيلا من بؤس يبؤس، إذا كان شديد البأس مثل: ﴿**وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ**﴾ (إبراهيم: ٢)، والآخر أن يكون من عذاب بئيس، فوصف بالمصدر، والمصدر على فعيل وقد جاء كثيرا كالنذير، والنكير، والشحيح. وعذير الحي، والتقدير: من عذاب ذي بئيس، أي عذاب ذي بؤس". (الفارسي، ١٩٩٣: ٤/١٠٠)

قال تعالى: ﴿**وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آَمَنُوا قَالُوا آَمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ**﴾ (البقرة: ١٤). جاءت قراءة لفظ "مستهزئون" بالهمز والتخفيف، وعدّ الزجاج القراءة الجيدة فيه التحقيق.(الزجاج، ١٩٨٨: ١/٨٩). ومن القراء من يتفرد بالهمز فيهمز ما لا يهمزه غيره، من مثل قراءة ابن كثير للفظ "ساقيها" في قوله تعالى: ﴿**قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا**﴾ (النمل: ٤٤). إذ تذكر كتب القراءات تفرد ابن كثير بهمزها، وقد أنكر أبو منصور هذا الوجه من الأداء في العربية، وعد القول بالهمز في هذا الموضع من الوَهْم، فهو ليس من باب الهمز. (الأزهري، ١٩٩١: ٢/٢١٤).

غير أنّ ابن خالويه حاول تفسير مذهب ابن كثير في الهمز في هذا الموضع في قوله: "وله في ذلك وجهان. أحدهما: أنّ العرب تشبه ما لا يهمز بما يهمز فتهمزه تشبيها به كقولهم: حلّأت السّويق، وإنما أصله في قولهم: حلّأت الإبل عن الحوض: إذا منعتها من الشرب. والآخر: أن العرب تبدل من الهمز حروف المد واللين فأبدل (ابن كثير) من حروف المدّ واللين همزة تشبيها بذلك".(ابن خالويه، ١٤٠١: ٢٧٢) كما همز ابن كثير أيضا (بالسوق) ص، (على سوقه) الفتح، وهمز الواو التي قبلها ضمّة لغة مشهورة، فقد حَكَى أبو علي أن أَبَا حَيَّةَ النُّمَيْرِيَّ كان يهمز كل واو قبلها ضمة، وأنشد: أَحَبُّ الْمُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى" (أبو حيان، ١٤٢٠: ٨/٢٤٤).

نستخلص من هذه الأمثلة أن تحقيق الهمزة هو الأصل في اللغة العربية لأنّ الهمزة كما ذكر ابن خالويه حرف صحيح من حروف المعجم، وحقه أن ينطق من مخرجه كما هو الحال مع الحروف الأخرى وبالإضافة إلى هذا فإنه يحتج لها بأقيسة العربية فلم تخالف قياسا فيها. أما ما أوردناه بخصوص الهمز عند ابن كثير فقد كان القصد منه الوقوف على حقيقة أنّه لا يمكننا نسبة القراءة دوما إلى البيئة التي عاش فيها القارئ، حيث أن بعض القراء قد خالفوا صفات اللهجات التي ينتمون إلى بيئتها، فابن كثير يهمز مع أنه "مكي، ومكة منزل قريش، لذلك لا نستطيع أن نعتمد على بيئة القارئ في تحديد اللهجة (الراجحي، ١٩٩٦: ١٠٠).

٢،١،٤- الهمزتان المجتمعتان: تجتمع الهمزة مع همزة أخرى في الكلام، وهذا في الكلمة الواحدة، أو في كلمتين. ومن القضايا التي طرحها اللغويون القدامى بخصوص اجتماع الهمزتين مسألة تحقيقهما معا من عدمها، فقد أقر سيبويه أنه "ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا" (سيبويه، ١٩٨٨: ٥٤٩/٣)، ويؤكد المبرد على أنّ هذا الرأي مذهب جميع النحويين، إذ يقول: "واعلم أَنَّه لَيْسَ من كَلَامهم أَن تلتقي همزتان فتحقَّقا جَمِيعًا إِذ كَانُوا يحقِّقون الْوَاحِدَة فَهَذَا قَول جَمِيع النحويّين إِلاَّ عبدَ الله بن أَبي إِسحق الحضرميّ فإِنَّه كَانَ يرى الْجمع بَين الهمزتين ... النحويّون يرَوْنَ إِذا اجْتمعت همزتان فِي كَلِمَتَيْنِ كلُّ وَاحِدَة مِنْهُمَا فِي كلمة تخفَّف إِحداهما فإِن كَانَتَا فِي كلمة وَاحِدَة أَبدلوا الثَّانِيَة مِنْهُمَا وأَخرجوها من بَاب الْهمزَة" (المبرد، دت: ١٥٨/١). ويبرر النحويون عدم التحقيق في الهمزتين المجتمعتين بثقل الهمزة نطقا، فلما كانت الواحدة ثقيلة ويجوز تخفيفها فإنّ في المجتمعتين ثقلا مضاعفا يوجب على أساسه تخفيف إحداهما، يتحدث ابن يعيش عن هذا الثقل "وإذا كان ذلك في الهمزة الواحدة، فإذا اجتمع همزتان، ازداد الثقلُ، ووجب التخفيفُ. فإذا كانتا في كلمة واحدة، كان الثقل أبلغَ". (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٢٧٩/٥).

مع أنّ اللغويين نصوا على عدم التحقيق في الهمزتين المجتمعتين إلا أننا نجد في مؤلفاتهم نصوصا أخرى تتحدث عن النطق بالتحقيق للهمزتين، فنجد سيبويه في حديثه عن نطق الهمزتين المجتمعتين والتي تكون أولاهما للاستفهام يقول: "وأمَّا الذين لا يخففون الهمزة فيحققونهما جميعاً ولا يدخلون بينهما ألفاً". (سيبويه: ١٩٨٨: ٥٥١/٣) وفي حديثه عن امتناع الإدغام في الهمزتين المتجاورتين من كلمتين مختلفتين عند من يخفف إحداهما، يشير إلى ورود النطق بتحقيق الهمزتين قائلا :"وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناسٌ معه. وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديءٌ، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء. وهو رديء". (سيبويه، ١٩٨٨، ٤٤٣/٤)

وفي شرح المبرد لحالة التخفيف التي تكون فيها الهمزة المخففة في وزن المحققة، يقول: "فَقلت أَأَن وتحقيقها إِذا التقتا رَدِيء جدّا ولكنّي ذكرته لأُمثِّل" (المبرد: د.ت:١/١٥٦). ويصف ابن جني التحقيق في الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة بالشذوذ في قوله: "فأما ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما في الكلمة الواحدة نحو أئمة وخطائئ ، وجائئ فشاذ لا يجوز أن يعقد عليه باب".(ابن جني، ٢٠٠٠: ١٨٣/١)

نلاحظ من خلال هذه الأقوال أنّ اللغويين قد استثقلوا التحقيق في الهمزتين المجتمعتين، فوصفوه بالرديء وبالشاذ، ومن هذا المنطلق علّل الفارسي موقف سيبويه بأنه ليس من كلام العرب تحقيق في الهمزتين المجتمعتين، بأنه "ليس على التدافع ولكن لأنّه لم يعتدّ بالرديء، أو يكون لم يعتد بالتقاء المحقّقتين لقلّة ذلك بالإضافة إلى ما خفّف إذا اجتمعا" (الفارسي، ١٩٩٣: ٢٨٤/١).

وقد اختلف القراء عن النحويين في مسألة تحقيق الهمزتين المجتمعتين، فلم يذهبوا إلى استرداء التحقيق فيهما، وإنّما كان ذلك عندهم وجه من وجوه الأداء التي يحتج بها في العربية، ثم إن القراءة بالتحقيق قد وردت الرواية بها وهذا كاف لقبولها، "ومن ثم فإن علماء القراءة يأخذون بتحقيق الهمزتين للقراء الذين روي عنهم ذلك، ويأخذون بتسهيل الهمزتين المجتمعتين للقراء الذين روي عنهم ذلك، ولا يرون أن التسهيل أصح من التحقيق، ولا أنه أولى بالقراءة" (الحمد، ٢٠٠٦: ٢٨). لذلك نجد كتب القراءات تحكم على صحة القراءات على اختلافها إذا صحت الرواية بها، فهذا ابن جزري يقول: "وَالصَّحِيحُ ثُبُوتُ كُلِّ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ أَعْنِي التَّحْقِيقَ وَبَيْنَ بَيْنَ وَالْيَاءَ الْمَحْضَةَ عَنِ الْعَرَبِ، وَصِحَّتُهُ فِي الرِّوَايَةِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ عَمَّنْ تَقَدَّمَ، وَلِكُلٍّ وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ سَائِغٌ فَبُولُهُ" (ابن الجزري، د.ت: ٣٨٠/١) ، و في معاني القراءات إقرار بأن القراءات المختلفة ما هي إلا لغات، "قال أبو منصور: وهي لغات صحيحة فاقرأ بأيها شئت" (الأزهري، ١٩٩١: ١/ ٢٤٧). وإذا فقد وردت القراءة بتحقيق الهمزتين، ونورد من أمثلتها ما جاء في قراءة القراء للهمزتين التي تكون الأولى فيهما للاستفهام، وتكون هذه الهمزة متحركة بالفتح في حين تكون الثانية الملاصقة لها متحركة بالفتح أو الضم، أو الكسر.

فما كانت منه الهمزة الثانية مفتوحة مثاله لفظ "أأنذرتهم" في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ (البقرة: ٦)، حيث "قرأ حمزة وعاصم والكسائي بتحقيق الهمزتين في "أَأَنْذَرْتَهُمْ" وهو اختيار أبي عبيد" (النحاس، ١٤٢١: ٢٨/١). وقد اجتهد الفارسي ليبين صحة القراءة بالتحقيق في الهمزتين، وركز في الاحتجاج لهذه القراءة على الجانب الصوتي، إذ انطلق من فكرة أنّ الهمزة حرف من حروف المعجم ينطبق عليها ما ينطبق على غيرها، ووجب التصرف فيها

والتعامل معها مثل الحروف الأخرى، "فكما اجتمع المثل مع مثله مع سائر حروف الحلق، نحو فهّ وفههت وكعّ وكععت، كذلك حكم الهمزة. (الفارسي، ١٩٩٣: ٢٧٤/١).

ومما يقوّي ذلك من استعمالهم له قولهم: رأّس وسآل وتذأّبت الريح ورأّيت الرجل. فكما جمع الجميع بينهما إذا كانتا عينين، كذلك يجوز الجمع بينهما في غير هذا الموضع. وممّا يقوي ذلك أنّهم قد أبدلوا منها غيرها في نحو: يهريق وهيّاك، كما أبدلوها من غيرها في نحو رأيت رجلأ وهذه حبلأ في الوقف. فكما جرت مجرى سائر الحروف المعجمة في إبدالها من غيرها وإبدال غيرها منها، كذلك تكون سبيلها في اجتماعها مع مثلها، كما اجتمع سائر الحروف مع أمثالها. (الفارسي، ١٩٩٣: ٢٧٥/١). وركز ابن خالويه في احتجاجه لقراءة التحقيق على وضوح المعنى وبلوغ المقصود منه، لأنّ من حقق "أتى بالكلام محققا على واجبه، لأن الهمزة الأولى ألف التسوية بلفظ الاستفهام، والثانية ألف القطع، وكل واحدة منهما داخلة لمعنى. (ابن خالويه، ١٤٠١: ٦٦).

ومن القراء من يحتفظ بالتحقيق في الهمزتين ويعتمد الزيادة عليه، فقد"روي عن ابن أبي إسحاق أنّه قرأ أَأَنْذَرْتَهُمْ حقّق الهمزتين وأدخل بينهما ألفا لئلا يجمع بينهما. (النحاس، ١٤٢١: ٢٨/١)، ورأي الازهري أن تحقيق الهمزتين بإضافة أو بدونها عربي فصيح، والأصل هو القراءة بالتحقيق دون إضافة. (الأزهري، ١٩٩١: ١٣٠/١)، "والحجة لمن حققهما وفصل بمدّة بينهما: أنه استجفى الجمع بينهما، ففصل بالمدّة، لأنّه كره تليين إحداهما، فصحّح اللفظ بينهما". (ابن خالويه، ١٤٠١: ٦٦)، والفصل بالألف أصحّ مقاييس العربية عند الفارسي، لأن العرب فصلوا بها بين الأمثال، "فإذا ألزموا الفصل بها بين الأمثال التي لم يرفضوا الجمع بينها في نحو: ما ذكرنا فأن يلزموا الفصل بها بين ما رفضوا الجمع بينه من الهمزتين والهمزات أولى" (الفارسي، ١٩٩٣: ٢٨٩/١).

فهذه الطريقة في القراءة في حقيقتها نوع من أنواع التخفيف في الهمزتين المجتمعتين. ومن الناحية الصوتية فإنّ الزيادة في هذا الموضع هي إطالة حركة الفتحة الموجودة على الهمزة الأولى من الكلمة، فكأنّهم وجدوا في المدّ راحة لأعضاء النطق بجريان الهواء في الفم دون ضغط أو عائق يحول دون حرية مروره لفترة أطول في المدّ مما كان عليه في الفتحة قبلا، فـ "عدم وجود إعاقة في جهاز النطق في أثناء أدائها مما يسهّل على الجهاز النطقي الانتقال بحرية أكبر من صامت إلى صامت آخر" (المطلبي، ١٩٨٤: ٢٣٧). ويذهب المحدثون إلى أنّ "عربية هذا الوجه واستقامته مع الاستعمالات اللغوية الفصيحة أمر لا شك فيه". (استيتية، ٢٠٠٥: ٢٨)

وأما المضمومة وهي لم تأت إلا بعد همزة الاستفهام، نأخذ مثالها لفظ "أؤنبئكم" في قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا**﴾ (آل عمران: ١٥). فهذا اللفظ "قرىء فِي السَّبْعَةِ بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِدْخَالِ أَلِفٍ بَيْنَهُمَا، وَبِتَحْقِيقِهِمَا، وَإِدْخَالِ أَلِفٍ بَيْنَهُمَا، وَبِتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ بَيْنَهُمَا. وَنَقَلَ وَرْشٌ الْحَرَكَةَ إِلَى اللَّامِ، وَحَذَفَ الْهَمْزَةَ. وَبِتَسْهِيلِهَا وَإِدْخَالِ أَلِفٍ بَيْنَهُمَا" (أبو حيان، ١٤٢٠: ٥٥/٣). ومن حقق جاء بالهمز على أصله، الهمزة الأولى همزة استفهام والثانية همزة المضارعة.

وأما ما كانت فيه الهمزة الثانية مكسورة في مثل لفظ " "أئنكم"، في قوله عز وجل: ﴿**أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ**﴾ (النمل: ٥٥). فإنها قرئت بالتخفيف والتحقيق، وقد "قَرَأَ ابْن كثير {أئنكم} بِهَمْزَة وَاحِدَة غير ممدودة وَبعدهَا يَاء سَاكِنة وَكَذَلِكَ روى ورش عَن نَافِع وَقد ذكرته فى الْأَعْرَاف وَغَيرهَا، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرو وَنَافِع فى غير رِوَايَة ورش / آينكم / ممدودا بِهَمْزَة وَاحِدَة، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بهمزتين". و"الحجة لمن حقق الهمزتين من المفتوحة والمكسورة أن تحقيقهما على الأصل، لأنّها ألف استفهام دخلت على ألف أصل" (المالكي، ١٩٩٦: ٢٦٢/١).

يلاحظ مما أوردنا من قراءات أن القراءة بالتحقيق هي الأصل، وقد ثبتت الرواية بها، وفي الاحتجاج لها توضح أنها جاءت على مقاييس العربية، ثم أن التحقيق في الهمزتين يحتفظ لكل منهما بدورها في الكلام فيأتي المعنى كاملا، فتحمل الأولى معنى الاستفهام، وتكون الثانية حرف بناء في الكلمة لا يتم معنى الكلمة إلا بوجودها.

٢,٤- التخفيف: لجأ الناطقون العرب لتخفيف الهمزة لما فيها من ثقل وصعوبة في الأداء، وذلك لتيسير نطقها لكن يبقى التحقيق في نطقها هو الأصل والتخفيف لا يكون على وجه اللزوم، وإنما "التخفيف استحسان" (الإستراباذي، ١٩٧٥: ٣١/٣). يكون تخفيف الهمزة بطرق ثلاثة هي: أن تصير بين بين، وتبدل وتحذف (سيبويه: ١٩٨٨: ٥٤١/٣)، وقد اجتهد اللغويون الأوائل في محاولة ضبط القواعد التي تضبط كل طريقة من هذه الطرق، ونحاول في الآتي تبيين طبيعة هذا التخفيف وإبراز الضوابط التي حدّدها النحاة لها مع التمثيل لتجلياتها في القرآن الكريم.

١,٢,٤- همزة بين بين: يشترط في الهمزة لكي تخفف بين بين أن تكون متحركة لا ساكنة، وأن يكون ما قبلها أيضا متحركا. ويفصل سيبويه في طريقة هذا التخفيف في قوله: "اعلم أن كل همزةٍ مفتوحة كانت قبلها فتحةٌ فإنَّك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها

محققَّةً، غير أنَّك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي؛ لأنك تقربها من هذه الألف. وذلك قولك: سأل في لغة أهل الحجاز إذا لم تحقِّق كما يحقِّق بنو تميم، وقد قرأ قبل، بين بين.

وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة. ألا ترى أنك لا تتم الصوت ههنا وتضعِّفه لأنَّك تقرِّبها من الساكن، ولولا ذلك لم يدخل الحرف وهن. وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة. والمضمومة قصتها وقصة الواو قصة المكسورة والياء. وإذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسرة أو ضمة فهذا أمرها أيضاً. وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنَّك تصيِّرها بين بين". (سيبويه: ۱۹۸۸: ۳/۵٤۱،۵٤۲)

فالهمزة التي تخفف بين بين هي الهمزة المفتوحة المسبوقة بفتحة، والهمزة المكسورة التي تسبقها فتحة أو كسرة أو ضمة، والهمزة المضمومة التي تكون قبلها فتحة، أو ضمة أو كسرة. ويكون تخفيف الهمزة في هذه المواضع بتقريب نطقها من الحرف الذي منه حركتها.

حاول المحدثون شرح ما جاء عند سيبويه للكشف عن طبيعة هذا المنطوق، فذهب سمير شريف استيتية إلى أنّ المنطوق في حال التسهيل بين بين هو حركة، فحسب رأيه فإنّ "همزة القطع لا يعود لها وجود منطوق، والذي ينطق هو حركة الهمزة، إذ هي التي تبقى بعد سقوط الهمزة، فالمنطوق في حال التسهيل "بين بين" هو (خفقة في الصدر كما قالوا)، وليس همزة القطع" (استيتية، ۲۰۰۵: ٦٨). ولكن هذا التوضيح لا يتوافق ووصف سيبويه لهمزة بين بين، فقد ذكر سيبويه أنّ هذه الهمزة بزنة المحققة يعني أنها تأتي متحركة، ويمثل لذلك ببيت الأعشى:

أأن رأت رجـــلا أعشـــى أضـــرَّبه ريـــب المنـــون ودَهْـــرٌ مُتْبِـــلٌ خَبِـــلُ

ويقول أنها لو لم تكن بزنة المحقّقة لانكسر البيت (سيبويه: ۱۹۸۸: ۳/۵۵۰)، ويزيد المبرد هذه النقطة توضيحا بتمثيله إذ يقول في نطق الهمزة مخففة في هذا البيت أنها: "فِي وَزنهَا لَو حقَّقت/ فَقلت أَأَن وتحقيقها إِذا التقتا رَدِيء جدّا ولكنِّي ذكرته لأُمثِّل لَك" (المبرد: د.ت:۱/۱٥٦). هذا ما ينفي أن تكون همزة بين بين هي احتفاظ بالحركة فقط، لأنها لو كانت كذلك لما ذكروا أنها بزنة المحققة.

ويبدو أن ما جاء به تمام حسان بخصوص همزة بين بين يوافق مذهب القدامى من أن هذه الهمزة المسهلة متحركة، فهو يقول أن الهمزة التي بين بين هي همزة متحركة (تمام، دت: ص٥٣)، ولكنها ليست وقفة حنجرية، فتسهيل هذا الصوت يعني "أن إقفال الأوتار الصوتية، قد لا يكون تاما حين النطق

به، بل يكون إقفالا تقريبيا، وفي حالة التسهيل هذه يحدث الجهر، ولكن المجهور حينئذ ليس وقفة حنجرية، بل تضييق حنجري أشبه بأصوات العلة منه بهذا الصوت". (تمام، د.ت: ٩٧)

ومما خففه القراء بتسهيل الهمزة بين بين ما ورد في قراءتهم للفظ "أأنذرتهم" في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ (البقرة: ٦).

فقد سبق أن ذكرنا أن من القراء من قرأ فيها بتحقيق الهمزتين، ولكن هناك من مال إلى التخفيف لاستثقالهم الجمع بين همزتين، فـ"أَهْلُ الْحِجَازِ لَا يَرَوْنَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ، فَقَرَأَ الْحَرَمِيَّانِ، وَأَبُو عَمْرٍو، وهشام: بِتَحْقِيقِ الْأُولَى وَتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ، إِلَّا أَنَّ أَبَا عَمْرٍو، وَقَالُونَ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ، عَنْ نَافِعٍ، وَهُشَامٍ، يُدْخِلُونَ بَيْنَهُمَا أَلِفًا، وَابْنُ كَثِيرٍ لَا يُدْخِلُ" (أبو حيان، ١٤٢٠: ٧٩/١). وفي إدخال الألف بين الهمزتين المحققة والمسهلة حسب الفارسي تأكيد على أنّ الهمزة المسهلة متحركة، فمن اعتمد على إضافة الألف بين الهمزتين "من حجّته أن يقول: إنّي أدخلت الألف بينهما وإن جعلت الثاني بين بين، لأنّها إذا كانت على هذه الصفة فهي في حكم المتحرك، وتخفيفي إياها بأن جعلتها بين الألف والهمزة ليس يخرجها عن أن تكون همزة متحركة، وإن كان الصوت بها أضعف، ألا ترى أنّها إذا كانت مخفّفة في الوزن مثلها إذا كانت محققة" (الفارسي، ١٩٩٣: ٢٨٥/١).

٢,٢,٤- الإبدال: يلحق هذا النوع من التخفيف الهمزة المتحركة والساكنة، ويكون التخفيف في هذه الحالة بمراعاة الحركة الموجودة قبل الهمزة. ويحدد سيبويه طريقة التخفيف في الهمزة المتحركة قائلا: "واعلم أنَّ كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإنك تبدل مكانها ياء التخفيف، وذلك قولك في المئر: ميرٌ، وفي يريد أن يقرئك يقريك. ومن ذلك: من غلام يبيك، إذا أردت من غلام أبيك.

وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً كما أبدلت مكانها ياءً حيث كان ما قبلها مكسوراً، وذلك قولك: في التؤدة تودة، وفي الجؤن جونٌ، وتقول: غلام وبيك إذا أردت غلام أبيك".(سيبويه: ١٩٨٨: ٥٤٣/٣)

نستنتج من هذا القول أن الهمزة المتحركة التي تخفف بالإبدال هي همزة متحركة بالفتح، وما قبلها لا بد وأن يكون مكسورا أو مضموما، فإن كان مكسورا أبدلت الهمزة ياء، وإن كان مضموما أبدلت واوا. ولا يشترط في هذا أن تكون الهمزة في وسط الكلمة، وإنما يمكن تخفيفها على هذا النحو حتى وإن كانت في بداية الكلمة وتتم في هذه الحالة مراعاة حركة ما قبلها في كلمة أخرى.

ومن منظور الدراسات الصوتية الحديثة فإنّ التغيير الحادث في هذين الموضعين ليس ناتجا عن تغيير الهمزة بـ "ياء" أو "واو"، وإنما هو عبارة عن حذف للهمزة، مما يؤدي إلى حدوث "انزلاق حركي بين حركة الصامت السابق للهمزة، وحركة الهمزة نفسها بعد سقوط الهمزة، ومن ثم يتشكل شبه حركة، واوا أو ياء حسب تتابع الحركات" (الشايب، ٢٠٠٤: ٤٥٩).

وفي القراءات القرآنية اعتمد القراء على هذه الطريقة في التخفيف، ففي الهمزة المفردة المسبوقة بكسرة نجد أن"أَبَا جَعْفَرٍ يُبْدِلُهَا يَاءً فِي (رِئَاءَ النَّاسِ) ، وَهُوَ فِي الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ وَالْأَنْفَالِ، وَفِي (خَاسِئًا) فِي الْمُلْكِ، وَفِي (نَاشِئَةَ اللَّيْلِ) فِي الْمُزَّمِّلِ، وَفِي (شَانِئَكَ)، وَهُوَ فِي الْكَوْثَرِ، وَفِي (اسْتُهْزِئَ)، وَهُوَ فِي الْأَنْعَامِ وَالرَّعْدِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَفِي (قُرِئَ)، وَهُوَ فِي الْأَعْرَافِ وَالِانْشِقَاقِ، وَفِي (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ)، وَهُوَ فِي النَّحْلِ وَالْعَنْكَبُوتِ، وَفِي (لَيُبَطِّئَنَّ)، وَهُوَ فِي النِّسَاءِ، وَفِي (مُلِئَتْ)، وَهُوَ فِي الْجِنِّ، وَكَذَلِكَ (يُبْدِلُهَا) فِي (خَاطِئَةٍ، وَالْخَاطِئَةُ، وَمِئَةَ، وَفِئَةٍ) وَتَثْنِيَتُهُمَا". (ابن الجزري، د.ت: ٣٩٦/١)

ومن الهمز المفرد المسبوق بضمة ما كانت فيه الهمزة فاء الفعل من نحو:(يُؤَدِّهِ، وَيُؤَاخِذُ، وَيُؤَلِّفُ، وَمُؤَجَّلًا، وَمُؤَذِّنٌ، وَالْمُؤَلَّفَةِ)، فقد اتَّفَقَ أَبُو جَعْفَرٍ وَوَرْشٌ عَلَى إِبْدَالِهَا وَاوًا (ابن الجزري، د.ت: ٣٩٥/١). وأما في الهمزة الساكنة فيحدّد سيبويه طريقة تخفيفها في قوله: "وإذا كانت الهمزة ساكنةً وقبلها فتحة فأردت أن تخفّف أبدلت مكانها ألفاً، وذلك قولك في رأسٍ وبأسٍ وقرأت: راسٌ وباسٌ وقراتٌ. وإن كان ما قبلها مضموماً فأردت أن تخفّف أبدلت مكانها واواً، وذلك قولك في الجؤنة والبؤس والمؤمن الجونة والبوس والمومن. وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياءً، كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضموماً، وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك الذِّئب والمئرة: ذيبٌ وميرةٌ فإنما تبدل مكان كلّ همزة ساكنةٍ الحرف الذي منه الحركة التي قبلها؛ لأنَّه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها. (سيبويه: ١٩٨٨: ٥٤٣/٣، ٥٤٤)

ونلاحظ أن سيبويه ينهج نفس الطريقة التي اعتمدها مع الهمزة المتحركة بالفتحة، فهو في الساكنة أيضا يأخذ بعين الاعتبار الحركة التي تكون قبل الهمزة ثم يقول بأن التخفيف يكون بتغيير الهمزة إلى الحرف الذي منه الحركة التي تكون قبل الهمزة، ويضيف فقط إمكانية ورود الفتحة قبل الهمزة الساكنة، فيكون التغيير حسبه بتغيير الهمزة إلى ألف إذا كان قبل الهمزة فتحة، وإلى واو إذا كان قبلها ضمة، وإلى ياء إذا كان قبلها كسرة.

وإذا عدنا إلى المعطيات الصوتية الحديثة، "ليس هذا التفسير صحيحا بالمعايير الصوتية المعاصرة. والصحيح أن الهمزة تتحوّل إلى حركة مماثلة للحركة التي قبلها، فتجتمع الحركتان وتصبحان حركة طويلة واحدة" (استيتية، ٢٠٠٥: ١٠٩)

ومن الكلمات التي جاءت في القرآن الكريم بهمزة ساكنة، وما قبلها متحرك:

- المضموم ما قبلها نحو: (يُؤْمِنُونَ، وَرُؤْيَا، وَمُؤْتَفِكَةُ، وَلُؤْلُؤٌ، وَيَسُؤْكُمْ، وَيَقُولُ ائْذَنْ لِي).
- والمكسور ما قبلها نحو: (بِئْسَ، وَجِئْتَ، وَشِئْتَ، وَرُوحًا، وَنَبِّئْ، وَالَّذِي ائْتُمِنَ).
- والمفتوح ما قبلها نحو: (فَأْتُوهُنَّ، فَأْذَنُوا، وَآتَوْا، وَأْمُرْ أَهْلَكَ، وَمَأْوَى، وَاقْرَأْ، وَإِنْ يَشَأْ، وَالْهُدَى ائْتِنَا).

فقرأ أبو جعفر جميع ذلك بإبدال الهمزة فيه حرف مد بحسب حركة ما قبله إن كانت ضمة فواو، أو كسرة فياء، أو فتحة فألف، واستثنى من ذلك كلمتين، وهما أنبئهم في البقرة، ونبئهم في الحجر والقمر، واختلف عنه في كلمة واحدة، وهي نبئنا في يوسف" (ابن الجزري، د.ت: ٣٩٠/١)

٣,٢,٤- الحذف: ويتم التخفيف في هذه الحالة عن طريق حذف للعناصر الصوتية، ويكون الحذف إما لصامت الهمزة، أو له ولحركته معا، ويتم هذا الأمر بطريقتين:

الحذف ونقل الحركة: وفي ففي هذه الحالة يحدث التخفيف بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الصامت قبلها، على أن يكون هذا الصامت ساكنا، "وَهذا التوجه في تخفيف الهمز المفرد "لغة لبعض العرب، اخْتَصَّ بِرِوَايَتِهِ وَرْشٌ" (ابن الجزري، د.ت: ٤٠٨/١). ونورد للتمثيل ما جاء في قراءتهم للآيتين الكريمتين: ﴿**قد أفلَحَ المؤمِنون**﴾ (المؤمنون: ١)، ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ**﴾ (آل عمران: ٩١).

ففي الآية الأولى حذفت الهمزة ونقلت حركتها للدال الساكنة، وفي الآية الثانية انتقلت حركة الهمزة بعد حذفها إلى النون الساكنة، والحجة لمن حذف ونقل الحركة "أنه استثقل الهمزة محققة فلما وقع قبلها ساكن استروح إلى نقل حركتها إليه وإلقائها، لأنه قد صار عليها دليل من حركة الساكن"(ابن خالويه، ١٤٠١: ١٣٠)

واعتمد القراء على هذا النقل حتى في الهمزة التي تسبقها لام التعريف، فقد "روى ورش عن نافع أنّه كان يلقي حركة الهمزة على اللام التي قبلها مثل: (الأرض) و (الآخرة) و (الأسماء) ويسقط الهمزة" (الفارسي، ١٩٩٣: ٣٩٢/١).

الحذف دون نقل الحركة: ويتم تخفيف الهمزة في هذه الحالة بحذفها وحركتها من الكلام، ويكون هذا في الهمزتين المتعاقبتين، والتي تكون الحركة في الهمزة الأولى مماثلة للحركة في الهمزة الثانية، وهذا التماثل إما:

- فتحا، من نحو ما جاء في الآية الكريمة: ﴿**إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ**﴾ (يونس: ٤٩).
- ضما، من نحو ماجاء في قوله تعالى: ﴿**وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَولِيَاءُ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾ (الأحقاف: ٣٢).
- كسرا، ومثاله ما ورد في قوله عز وجل: ﴿**فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ**﴾ (هود: ٧١).

وقد حذف في هذا ومثلهن الأولى منهما إذا كانت حركتهما ضما، أو كسرا، أبو عمرو، ووافقه البزي وقالون على الحذف في المفتوحتين، وحجتهم في هذا أن الثانية تقوم مقام الأولى. (مكي، ١٩٩٧: ٧٥/١). وفي حذف العناصر الصوتية سواء أكان بنقل أو بدونه اقتصاد في الجهد العضلي للمتكلم.

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة أن نقدم صورة واضحة عن ظاهرة تخفيف الهمز في اللغة العربية، بجمع ما تيسر لنا من ضوابط –قعّد بها النحاة لهذه الظاهرة الصوتية– وتحليلها، مع محاولة ربطها بما جاء في الدرس الحديث. وخلصنا إلى مجموعة من النتائج نجملها في الآتي:

على الرغم من أنّ كتب اللغة قد نسبت التحقيق والتخفيف لقبائل محددة، بأن ذكرت أن التحقيق سمة من سمات اللهجة التميمية، وأنّ التخفيف ميزة عند أهل الحجاز إلا أنّ لهذه المسألة تعلق بالاستعمال، فهي مبنية على كثرة الاستعمال، ولا يمكن ضبطها على وجه الدقة الذي لا يسمح معه بوجود خروقات. اتفق النحاة على قاعدة ثابتة في نطق الهمزة محققة، وهذا عندما تكون في بداية الكلام. الهمز عند القراء وإن كان يقدم لنا صورة عن صفات اللهجات العربية، إلا أنّه لا يعطينا بالضرورة صورة عن صفات اللهجة التي عاش في بيئتها القارئ، إذ قد يخالف القارئ بيئته في هذا.

اختلف القراء عن النحويين في مسألة تحقيق الهمزتين المجتمعتين، فقد ذهب النحاة إلى أن هذا من رديء كلام العرب، بينما ناقضهم الواقع الأدائي في هذا، فقد ثبتت الرواية في الهمزتين محققتين عن غير واحد من القراء بل عن الجمهور، مما يدل على صحة هذا الوجه في العربية سماعا. كما أن الحجج

التي سيقت لتبرير التحقيق تثبت صحة هذا الأداء قياسا. تباينت مذاهب القراء في التخفيف إلى الحد الذي يصعب فيه ضبط الصور المختلفة لهذه الظاهرة. التخفيف لم يكن فقط بالتسهيل بين بين، والإبدال، والحذف، وإنما كان أيضا بالإضافة على نحو ما رأينا من أنهم يضيفون ألفا بين الهمزتين المجتمعتين والتي تكون الأولى منهما للاستفهام. التخفيف الذي قال القدامى بخصوصه أنه إبدال للهمزة إلى واو أو ياء لم يكن في حقيقته الصوتية إبدالا، وإنما كان حسب الدراسات الصوتية الحديثة عبارة عن حذف للهمزة واحتفاظ بحركتها مما نتج عنه انزلاق حركي تشكل على إثره نصف صامت (الواو أو الياء).

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير. (د.ت). *النشر في القراءات العشر*. (تحقيق علي محمد الضباع). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (٢٠٠٠). *سر صناعة الإعراب*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (١٤٠١). *الحجة في القراءات السبع*. (المحقق عبد العال سالم مكرم). (الطبعة الرابعة). بيروت: دار الشروق.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. (١٩٧٩). *معجم مقاييس اللغة*. (المحقق عبد السلام محمد هارون). سوريا: دار الفكر.

ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل. (١٤١٤). *لسان العرب*. (الطبعة الثالثة). بيروت: دار صادر.

ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي. (٢٠٠١). *شرح المفصل للزمخشري*. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي. (١٤٢٠). *البحر المحيط في التفسير*. (المحقق صدقي محمد جميل). بيروت: دار الفكر.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. (١٩٩١). *معاني القراءات*. المملكة العربية السعودية: مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي. (١٩٧٥). *شرح شافية ابن الحاجب*. (تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين). بيروت: دار الكتب العلمية.

استيتية، سمير شريف. (٢٠٠٥). *القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر*. الأردن: عالم الكتب الحديث، إربد.

أنيس، إبراهيم. (٢٠٠٢). *في اللهجات العربية*. (الطبعة الثالثة). القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.

بشر، كمال. (٢٠٠٠). *علم الأصوات*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

تمام، حسان. (٢٠٠٦). *اللغة العربية، معناها ومبناها*. (الطبعة الخامسة). القاهرة: عالم الكتب.

تمام، حسان. (د.ت). *مناهج البحث في اللغة*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الجوهري، أبو نصر اسماعيل بن حماد. (١٩٨٧). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار). (الطبعة الرابعة). بيروت: دار العلم للملايين.

الحمد، غانم قدوري. (٢٠٠٦). *ظواهر لغوية في القراءات القرآنية*. عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.

الخليل، بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي. (د.ت). *كتاب العين*. (تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي). بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الراجحي، عبده. (١٩٩٦). *اللهجات العربية في القراءات القرآنية*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. (١٩٨٨). *معاني القرآن وإعرابه*. (تحقيق عبد الجليل عبده شلبي). بيروت: عالم الكتب.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٨٨). *الكتاب*. (تحقيق عبد السلام محمد هارون). (الطبعة الثالثة). القاهرة: مكتبة الخانجي.

شاهين، عبد الصبور. (د.ت). *القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الشايب، فوزي حسن. (٢٠٠٤). *أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية*. الأردن: عالم الكتب الحديث.

عفيفي، أحمد. (١٩٩٦). *ظاهرة التخفيف في النحو العربي*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (١٩٩٣). *الحجة للقراء السبعة*. (تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي). (الطبعة الثانية). بيروت: دار المأمون للتراث.

اللبدي، محمد سمير نجيب. (١٩٨٥). *معجم المصطلحات النحوية والصرفية*. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

المالكي، أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم. (١٤١٥). *الروضة في القراءات الإحدى عشرة*. (تحقيق نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل). السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (د.ت). *المقتضب*. (تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة). بيروت: عالم الكتب.

المطلبي، غالب فاضل. (١٩٨٤). *في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية*. الجمهورية العراقية: منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

مكي، بن أبي طالب القيسي. (١٩٩٧). *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*. (تحقيق محي الدين رمضان). بيروت: مؤسسة الرسالة.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل. (١٣٨١). *الرسالة العينية في القراءات السبعة*. (تحقيق عبد الجليل عبده شلبي). (الطبعة الثانية). القاهرة: عالم الكتب.